

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.18
17 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٢٥-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الشامل المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية، بما في ذلك منع
الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة*

(الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	٢	أولاً - الأهداف الرئيسية
٣	٣ - ١٩	ثانياً - المجالات التي أحرز فيها النجاح
١٠	٢٠ - ٢٥	ثالثاً - تغييرات تبشر بالخير
١١	٢٦ - ٢٧	رابعاً - توقعات لم تتحقق
١١	٢٨ - ٣٠	خامساً - الأولويات الناشئة

* أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بصفته الهيئة القائمة بإدارة المهمة المتضمنة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقاً للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وهو نتيجة للمشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمات علمية دولية ووطنية ووكالات حكومية مهمة بهذا الموضوع ومجموعة من المؤسسات الأخرى والأفراد.

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز بصدد تنفيذ الأهداف المتضمنة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ (المواد الكيميائية السمية) آخذاً في الاعتبار القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الثانية المعقودة في عام ١٩٩٤. ومن الواضح ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، أن الضرورة تقتضي استعمال كميات كبيرة من المواد الكيميائية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العالمي. وتبيّن أفضل الممارسات في الوقت الحاضر أن بالمستطاع استخدام المواد الكيميائية على نطاق واسع بطريقة تتناسب تكلفتها مع فعاليتها، مع درجة عالية من الأمان وبطريقة يكون من شأنها أن تحمي البيئة. وينبغي تصنيع المواد الكيميائية، واستيرادها وتصديرها وتجهيزها ونقلها وتوزيعها في مجال التجارة واستخدامها والتصرف فيها بسبل تفضي إلى حماية صحة الإنسان والبيئة. وقد يحدث أن يتعرض الناس وقد تتلوث البيئة في جميع مراحل دورة حياة المواد الكيميائية منذ الإنتاج الأولي وحتى يتم التصرف فيها في نهاية المطاف. ولا يزال يتعيّن عمل الشيء الكثير لضمان وقاية صحة الناس من التعرض للضرر وإدارة المواد الكيميائية بصورة صحيحة بيئياً. ولقد لاحظ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ هذه الضرورة وقدم مبادئ توجيهية وسياسات متفق عليها بشأن كيفية التصدي لهذه المواضيع في السنوات المقبلة على أفضل وجه.

أولاً - الأهداف الرئيسية

٢ - حدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في الفصل ١٩: الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية، أهدافاً وردت في إطار ستة مجالات برنامجية من أجل تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. ويرد فيما يلي بعض الأهداف الرئيسية المتضمنة في الفصل ١٩:

(أ) تعزيز التقييم الدولي للمخاطر، وينبغي، بحلول عام ٢٠٠٠، تقييم عدة مئات من المواد الكيميائية أو مجموعات من المواد الكيميائية ذات الأولوية، بما في ذلك الأنواع الرئيسية من الملوثات ذات الأهمية العالمية، باستخدام معايير الاختيار والتقييم الحالية؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية للمستوى المقبول من التعرض لعدد أكبر من المواد الكيميائية السمية، استناداً إلى استعراض النظراء، والتوافق العلمي في الآراء، مع التمييز بين حدود التعرض المبنية على اعتبارات صحية أو بيئية وتلك التي تتصل بالعوامل الاقتصادية - الاجتماعية؛

(ج) ينبغي أن يتوفر بحلول عام ٢٠٠٠، إذا أمكن ذلك عملياً، نظام منسق عالمياً لتصنيف المواد الخطرة وتمييزها بالبطاقات بطريقة متساوقة، بما في ذلك صحائف بيانات الأمان للمواد ورموز يسهل فهمها؛

(د) تشجيع تكثيف تبادل المعلومات عن الأمان الكيميائي واستعمال المواد الكيميائية وانبعاثاتها فيما بين جميع الأطراف المعنية؛

(هـ) العمل، بحلول عام ٢٠٠٠، إن أمكن ذلك عمليا، على تحقيق المشاركة الكاملة في إجراء الموافقة المسبقة عن علم بما في ذلك التطبيقات الإلزامية الممكنة من خلال الصكوك الملزمة قانونا الواردة في مبادئ لندن التوجيهية المعدلة المتعلقة بتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في التجارة الدولية وفي المدونة الدولية لقواعد السلوك التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة والمتعلقة بتوزيع المبيدات، واستخدامها، وتنفيذ ذلك الإجراء، مع مراعاة الخبرة المكتسبة في إطار إجراء الموافقة المسبقة عن علم؛

(و) القضاء على المخاطر غير المقبولة أو غير المعقولة التي تشكلها المواد الكيميائية السمية والحد منها إلى أقصى درجة ممكنة اقتصاديا، باستخدام نهج عام يشمل مجموعة واسعة التنوع من الخيارات للحد من المخاطر، وباتخاذ تدابير وقائية مستمدة من تحليل واسع النطاق لدورة حياة المواد الكيميائية؛

(ز) ينبغي التوصل، بحلول عام ٢٠٠٠، إلى إيجاد نظم وطنية للإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية، بما في ذلك التشريعات والأحكام اللازمة للتنفيذ والإنفاذ، في جميع البلدان قدر المستطاع؛

(ح) تعزيز القدرات الوطنية على اكتشاف وإيقاف أي محاولة غير قانونية لإدخال منتجات سمية وخطرة إلى إقليم أي دولة، بشكل يخالف التشريعات الوطنية والصكوك القانونية ذات الصلة؛

(ط) مساعدة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في الحصول على جميع المعلومات الملائمة بشأن الاتجار غير المشروع في المنتجات السمية والخطرة.

ثانيا - المجالات التي أحرز فيها النجاح

٣ - بغية الاستجابة لطلبات الحكومات من أجل تحسين الاتصالات والتنسيق فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، وبغية التصدي لكثير من التوصيات من أجل تعزيز البرنامج الدولي للأمان الكيميائي، الذي طالب به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أنشئ كيانان دوليان جديدان هما: البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي. والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي، المنشأ في ستكهولم في نيسان/أبريل ١٩٩٤، هو آلية غير مؤسسية للتعاون فيما بين الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية من أجل التشجيع على تقييم الخطر الكيميائي والإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية. وبهدف تكامل وتوحيد الجهود الوطنية والدولية لتعزيز الأمان الكيميائي، يتعين أن يسدي المنتدى، المشورة في مجال السياسة، ويطور استراتيجيات بطريقة متسقة ومتكاملة، ويرعى تفهم المواضيع، ويعزز دعم السياسة المطلوب لتنفيذ هذه المهام. ولقد أنشئ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عام ١٩٩٥، لتنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، لتقييم المواد الكيميائية وإدارتها. وتنفذ الأعمال العلمية والتقنية التي يقوم بها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من خلال هياكل المنظمات الست القائمة حاليا إما

فرادى أو باشتراك بعضها البعض. ولقد أنشأت هاتان الائتتان معا إطارا لتنسيق واتساق الجهود التي تبذلها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تحقيق أهداف الفصل ١٩. وبالرغم من تأكيد عدم تحقق بعض التوقعات المتعلقة بالتصدي لبرنامج المواد الكيميائية العالمي، أظهرت هاتان الائتتان أن المستطاع، أن يصبح العمل بالتعاون الوثيق بين الهيئات المشتركة في مجال الأمان الكيميائي، أكثر انتاجية ويحقق نتائج ذات نوعية أعلى من مستوى معين من الجهد والموارد.

٤ - والعمل جاري حاليا لتطوير عملية متسقة تنفذ على مراحل للتقييم الدولي للمواد الكيميائية والمبيدات الحالية، وتقاسم الأعباء بأقصى حد ممكن والاستفادة من عمليات التقييم إلى أقصى درجة ممكنة. وسوف يتحقق هدف المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي بإعداد تقييمات لـ ٢٠٠ مادة كيميائية إضافية بحلول عام ١٩٩٧ من خلال الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الدولي للأمان الكيميائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بيد أنه ربما يصعب تحقيق الهدف الثاني وهو إعداد ٣٠٠ تقييم إضافي بحلول سنة ٢٠٠٠، بسبب ضعف التزام الحكومات والأوساط الصناعية بتكريس الموارد لهذا العمل، نظرا للقيود الحالية على الميزانيات.

٥ - ولا تزال عدة برامج دولية معمول بها توفر أساسا لتطوير معايير دولية ووطنية -- وعلى سبيل المثال المواد المضافة للأغذية، والمواد الملوثة للأغذية، ومخلفات العقاقير البيطرية، ومخلفات مبيدات الآفات. وتم حتى الآن، تقييم ما يزيد عن ١٦٠ مادة كيميائية و ٢٦٠ مادة من مبيدات الآفات. ونُشر مؤخرا العدد الثاني من المنشور الذي تصدره منظمة الصحة العالمية: مبادئ توجيهية لنوعية مياه الشرب، الذي يقدم مبادئ توجيهية بيئية بشأن مواد ملوثة معينة، ومن المقرر أن يصدر العدد الثاني من المنشور الذي تصدره منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية لنوعية الهواء لأوروبا في عام ١٩٩٧.

٦ - وفي ميدان منهجيات اختبار السمية وتقييم الخطر، طور البرنامج الدولي للأمان الكيميائي بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطار عمل للتعاون والمشاركة والدعم المتبادلين. وإضافة إلى عدد من الأنشطة الجارية حاليا، استهل مجهود رئيسي في عام ١٩٩٣ لمواءمة نهج تقييم خطر التعرض للمواد الكيميائية. ومن شأن إحراز تقدم في جميع مراحل هذه المشاريع أن يسفر عن استخدام الموارد على نحو فعال ورسوخ عمليات التقييم ويسر، على أوسع نطاق، استعمال تقييمات الخطر التي تعدها السلطات الوطنية والهيئات الدولية، على حد سواء. ولا تزال هيئة دستور الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تحدد معايير دولية بشأن مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية وفي المواد المضافة للأغذية، وذلك بناء على توصية الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمخلفات مبيدات الآفات وتوصية لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية. ويسلم حاليا بهذه المعايير في الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية وتدابير صحة النبات.

٧ - وفي إعلان واشنطن بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي أصدره المؤتمر الحكومي الدولي لإقرار برنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(٧)، (واشنطن دي سي، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، وافقت الحكومات على إعداد صك عالمي ملزم قانونا من أجل

تقليل و/أو القضاء على انبعاثات وتصريفات الملوثات العضوية الثابتة، والقضاء حيثما أمكن، على تصنيع الملوثات العضوية الثابتة واستعمالاتها. وعلى الصعيد الإقليمي، وافقت الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود^(٣)، تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على استهلال المفاوضات المتعلقة بإعداد بروتوكول للملوثات العضوية الثابتة وخولت الفريق العامل المعني بالاستراتيجيات بولاية استهلال تلك المفاوضات، واقترحت موعداً نهائياً لها وهو نهاية عام ١٩٩٧. ودعا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره ٢٢/١٨، المعتمد في أيار/مايو ١٩٩٥، البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بالعمل مع البرنامج الدولي للأمان الكيميائي والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي، إلى استهلال عملية لتقييم الملوثات العضوية الثابتة، بدءاً بقائمة تضم ١٢ مادة. ودعا كذلك المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي إلى استحداث، استناداً إلى نتائج عملية التقييم واستكمالاً للعمل الذي تم بالفعل بموجب الاتفاقية والاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر الحكومي الدولي، توصيات ومعلومات مطلوبة من أجل إمكانية اتخاذ قرار يتعلق بالقيام بعمل دولي ملائم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لكي ينظر فيه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الصحة العالمية. وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية اجتماعاً للفريق العامل شاركت فيه حكومات ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية مشاركة تامة. واستكمل الفريق العامل عملية التقييم وقدم أساساً لمجموعة من توصيات المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي تضمنت، جملة أمور منها، ضرورة القيام بعمل دولي، بما في ذلك إعداد صك عالمي ملزم قانوناً لتقليل المخاطر التي تتعرض لها صحة الإنسان والبيئة والناجمة عن إطلاق ١٢ مادة معينة من الملوثات العضوية الثابتة. وأوصى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي بأن يقدم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعوة إلى البرنامج ليقوم بالأعمال التحضيرية لإنشاء وانعقاد لجنة حكومية دولية للمفاوضات، وذلك بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة، تكون مخولة بولاية القيام بالأعمال التحضيرية لإعداد صك دولي ملزم قانوناً من أجل تنفيذ العمل الدولي وأن تبدأ بصورة مبدئية بتلك الـ ١٢ مادة المعينة من الملوثات العضوية الثابتة. وكذلك اقترح المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي إصدار توجيهات للجنة المفاوضات لكي تنشئ، في أول اجتماع لها، فريقاً للخبراء يكون مسؤولاً عن تطوير معايير تستند إلى العلوم واتخاذ إجراء من أجل تحديد مواد إضافية من الملوثات العضوية الثابتة كمواضيع مرشحة لكي يتسنى القيام بعمل دولي آخر بشأنها.

٨ - وفي إطار فريق التنسيق التابع للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمعني باتساق أنظمة التصنيف الكيميائي، تعد منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة الهيئات الدولية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ هذا المجال البرنامجي. وبصورة رئيسية تنفذ البلدان التي لديها أنظمة قائمة بجميع الأعمال التقنية المتعلقة بالاتساق. كما يشارك في تنفيذ هذا المجال أصحاب المصالح الآخرون، بما في ذلك منظمات الصناعة، والعمال، والمستهلكون وغيرهم ممن يهتمون بحماية البيئة. ويجري العمل حالياً وفقاً لمخططات التنفيذ في الموعد المحدد وهو نهاية عام ١٩٩٧ بالنسبة لاتساق معايير واختبارات التصنيف، وبحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لأدوات الاتصال المتعلقة بالخطر (صحائف البطاقات والبيانات). وسوف تجري مناقشة/توحيد تفاصيل إنشاء آلية، سواء كانت ملزمة أم غير ملزمة، لتنفيذ نظام عالمي للاتساق على الصعيدين الدولي والوطني، في الدورة الثانية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي المقرر عقدها في ١٢

شباط/فبراير ١٩٩٧. وتظهر الأولوية العليا التي يوليها جميع أصحاب المصالح لهذا المجال البرنامجي بالتعاون المعزز الحكومي الدولي المشترك بين الوكالات بصدد تحقيق توافق في الآراء ومستوى أعلى من الجهود المكرسة لاستكمال العمل التقني اللازم. وثمة إدراك واسع النطاق بأن تنفيذ نظام عالمي متسق من شأنه أن يخلف آثارا مفيدة تتعلق بصحة الإنسان والبيئة، ويقلل من الحاجة إلى الاختبارات الحيوانية، ويسر التجارة الدولية في المواد الكيميائية.

٩ - وبصدد التسليم بالأدوار التي يقوم بها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومنظمات أخرى فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن المواد الكيميائية السمية، إلى الدوائر المناصرة لها، تم تشكيل فريق للتنسيق معني بتبادل المعلومات، في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لتشجيع تقديم تلك البيانات على نحو متسق إلى الحكومات وإلى الآخرين الذين يحتاجون إليها. ويساعد الفريق في التشجيع على تقديم المعلومات على الأقراص المدمجة الثابتة المحتوى، عن طريق شبكة الانترنت، وعن طريق المواد المطبوعة بطريقة شاملة تتسم بقدر أكبر من التنسيق. وبغية تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات عن المواد الكيميائية، تساهم اليابان في إعداد برنامج رائد لإنشاء شبكة عالمية جديدة للمعلومات عن المواد الكيميائية.

١٠ - وفيما يتعلق بالموافقة المسبقة عن علم، يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم. ولقد زاد عدد البلدان المشاركة في الإجراء التطوعي إلى ١٤٨ بلدا، ويتعلق هذا الإجراء بـ ١٧ مادة كيميائية. وسوف يجري العمل على زيادة تطوير وتوزيع الوثائق المتعلقة بتوجيه القرارات بشأن ١٧ مادة كيميائية إضافية وإحالة القرارات من الحكومات إلى جميع البلدان المشاركة. وتجري المفاوضات حاليا بشأن إعداد اتفاقية معنية بالموافقة المسبقة عن علم. وعقدت اللجنة الحكومية الدولية للمفاوضات أول دورتين لها من أجل إعداد صك دولي ملزم قانونا لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية خطيرة معينة ومبيدات آفات معينة في التجارة الدولية، (في بروكسل، في الفترة من ١١ - ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦؛ ونيروبي، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). ولقد أحرز تقدم كبير بشأن إعداد الصك ولا يقتضي الأمر سوى عقد دورة إضافية أو دورتين إضافيتين لإجراء مفاوضات كيما يتسنى عقد مؤتمر للمفاوضين في هولندا في عام ١٩٩٧.

١١ - ومنذ عام ١٩٩٣، أحرز تقدم بطريقة متسقة، بصدد تنفيذ التوصيات الرئيسية المتضمنة في الفصل ١٩ ذات الصلة بأرصدة الانبعاثات، أو ما يعرف الآن بسجلات إطلاق ونقل الملوثات. وحدث تطوران رئيسيان هما نشر وثيقة توجيهية بشأن سجلات إطلاق ونقل الملوثات أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "سجلات إطلاق ونقل الملوثات: أداة للسياسة البيئية والتنمية المستدامة"، واضطلاع اليونيتار بتنفيذ مشاريع رائدة لتصميم سجلات إطلاق ونقل الملوثات في ثلاثة بلدان، وثقت جدوى العمل بسجلات إطلاق ونقل الملوثات كأداة لإدارة البيئة في بلدان صناعية وبلدان نامية مما أدى إلى قيام اليونيتار بتطوير مجموعة من الوثائق التوجيهية لمساعدة البلدان في تنفيذ المشاريع الوطنية لتصميم سجلات إطلاق ونقل الملوثات. وإضافة إلى ذلك، استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات دعم ذات صلة بسجلات إطلاق ونقل الملوثات (دار مقاصة على شبكة الانترنت بشأن أنشطة سجلات إطلاق ونقل الملوثات المضطلع بها على الصعيدين الدولي والوطني)، كما أعدت منظمة الصحة العالمية (وثيقة عن

تقنيات تقدير الانبعاثات) وأعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا (دليلاً لجرد انبعاثات تلوث الهواء)، وأعدت اليونيدو (نظاماً لقاعدة بيانات تحتوي على بيانات سجلات إطلاق ونقل الملوثات). وبالمستطاع أن تقدم هذه الأنشطة والخدمات معاً المساعدة إلى البلدان المهتمة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ نظام وطني لسجلات إطلاق ونقل الملوثات، رهنا بتوفر الموارد.

١٢ - وبصدد التسليم بأهمية القيام بعمل من أجل التصدي لأخطار المواد الكيميائية التي تؤثر على صحة الجماهير والبيئة، لاحظت الدورة الثانية للجنة الآثار الصحية الحادة الناجمة عن تعرض الناس للرصاص وشجعت على بذل الجهود الرامية إلى تقليل التعرض للرصاص. وتشترك عدة هيئات حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة في شتى الأنشطة الجارية حالياً التي تتناول موضوع التلوث بالرصاص، بما في ذلك استنشاق الرصاص المنبعث في الهواء والناجم عن احتراق البترول الذي يحتوي على الرصاص. وعلى سبيل المثال، شملت توصيات طرحها مؤخراً فريق عمل معني بمعايير الصحة البيئية تابع للبرنامج الدولي للأمان الكيميائي في اجتماع معني بالرصاص غير العضوي مجموعة من تدابير الصحة العامة موجهة نحو تقليل ومنع التعرض للرصاص عن طريق جملة أمور منها استخدام الرصاص في الغازولين، والدهانات، وأوعية الأغذية، وأنظمة معالجة المياه وتوزيعها، والزراعة، والأدوية الشعبية وأدوات التجميل.

١٣ - وتحققت أكثر التخفيضات أهمية فيما يتصل بالتعرض للرصاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واعتمد وزراء البيئة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعلاناً بشأن الرصاص يلزم بلدانهم بالنهوض بالجهود الوطنية والتعاونية لتقليل مخاطر التعرض للرصاص. وتم الاضطلاع بعدة مبادرات وأعمال إقليمية أخرى فيما يتعلق بالآثار الصحية والبيئية الناجمة عن تعرض الناس للرصاص. وعلى سبيل المثال، أسفر مؤتمر قمة البلدان الأمريكية (ميامي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، عن إصدار إعلانات تؤيد جملة أمور منها الأعمال الحكومية فيما يتعلق بالأمان الكيميائي والأهداف الأخرى الواردة في الفصل ١٩، ومن بينها الأعمال المتعلقة بمبيدات الآفات، والتلوث بالرصاص، ومنع التلوث، والحد من المخاطر، والفواقد، ونوعية الهواء والمياه ووعي الجماهير، وتنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

١٤ - وتم تمديد شبكة اليونيدو الإقليمية المعنية بمبيدات الآفات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى ١٥ بلداً. واستناداً إلى المجالات التي حققت فيها الشبكة النجاح، طلبت بلدان أفريقية وعربية معينة إلى اليونيدو أن تنشئ شبكة مماثلة لتقليل الأخطار في مجال تطوير المواد الكيميائية الزراعية. واعتمد عدد كبير من البلدان النامية المبادئ التوجيهية التي وضعتها اليونيدو بشأن تحقيق الأمان المتكامل بصدد تكوين مبيدات الآفات، والتي صيغت للبلدان النامية. ونتيجة لهذه الجهود، أولي قدر أكبر من الاهتمام بعلم السموم الإيكولوجية والرصد البيئي للمواد الكيميائية التي تهم البلدان النامية.

١٥ - أصدر البرنامج الدولي للأمان الكيميائي مبادئ توجيهية بشأن مكونات مركز المعلومات عن السم، ودليلاً عن مكافحة السم لاستخدامه في الميدان، وكتيباً عن تقنيات التحليل الأساسية. وتتألف مجموعة الأساليب المتصلة بالسمية التي وضعها البرنامج والمصممة لمساعدة البلدان في إنشاء مراكز السم الخاصة بها، من قاعدة بيانات على الأقراص المدمجة الثابتة المحتوى للمعلومات المتعلقة بمنع وتشخيص وعلاج

التسمم بسبب عدة مئات من المواد الكيميائية، والعقاقير، والنباتات السامة، والحيوانات، إضافة إلى برنامج لإدارة المعلومات. وتتوفر مجموعات الأساليب هذه باللغات الإسبانية والبرتغالية والفرنسية والاندونيسية والانكليزية.

١٦ - ومن خلال برنامج لمنع تراكم أرصدة مبيدات الآفات التي فات أوانها والتصرف فيها تشجع منظمة الأغذية والزراعة البلدان على تنفيذ تدابير وقائية لتجنب زيادة تراكم مبيدات الآفات التي فات أوانها، وتطوير مبادئ توجيهية لمنع تراكم مبيدات الآفات التي فات أوانها، ووصف طرق للتصرف في تلك المبيدات في البلدان النامية، وتجميع أرصدة مبيدات الآفات التي فات أوانها في ٢٢ بلدا. ولقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة في إحراق مبيدات الآفات التي فات أوانها في درجات حرارة عالية في نطاق محدود.

١٧ - المكافحة المتكاملة للآفات استراتيجية رئيسية لتقليل الاعتماد على مبيدات الآفات. تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى بعض البلدان في آسيا في مجال المكافحة المتكاملة للآفات من خلال برامج التدريب بالمشاركة، وإنشاء مدارس ميدانية للمزارعين وتدريب المدربين. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضا الخبرة المكتسبة في برنامج المكافحة المتكاملة للآفات بالنسبة للأرز وتطبيقها على محاصيل أخرى وفي بلدان أخرى في مناطق أخرى حيثما تتبع ممارسات غير مستدامة لحماية المحاصيل؛ وتشترك منظمة الأغذية والزراعة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية مرفق يتبع نهجا بالمشاركة لكي يروج المزارعون المكافحة المتكاملة للآفات؛ وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على زيادة الوعي، وتطوير القدرات لتنفيذ البرامج وبناء قدرات وطنية يكون من شأنها أن توطد السياسة الوطنية وتصبغها بالطابع المؤسسي في مجال استخدام مبيدات الآفات في إطار مبادئ وممارسات المكافحة المتكاملة للآفات.

١٨ - تعزيز المقدرات والقدرات الوطنية على إدارة المواد الكيميائية مع التركيز بصورة رئيسية على عمليات جميع الوكالات. وبالرغم من تناقص الموارد، واصلت المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الاضطلاع بأنشطة معينة لبناء القدرات -- وعلى سبيل المثال:

(أ) تنفيذ برنامج تدريب مشترك بين اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ برنامج الموافقة المسبقة عن علم في جميع مناطق العالم؛

(ب) قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريباً مكثفاً في مجال وضع أنظمة المعلومات الوطنية لإدارة المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية، على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) تضطلع منظمة العمل الدولية حالياً بتنفيذ برنامج عمل في ثمانية بلدان يرمي إلى تعزيز عمليات التفتيش على المصانع فيما يتصل بالتصدي لقضايا الأمان الكيميائي وتعزيز التنسيق الوطني في هذا المجال؛

(د) يقدم اليونيتار الدعم إلى ٣٠ بلدا فيما يتصل بالأعمال التحضيرية لإعداد دراسات إجمالية وطنية شاملة لتقييم هياكلها الأساسية لإدارة المواد الكيميائية؛

(هـ) استهل اليونيتار برنامجا مشتركا بين اليونيتار والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لبناء القدرات لمساعدة ٣ بلدان في تنفيذ الفصل ١٩ على نحو يتسم بالتكامل؛

(و) تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في مجال إدارة مبيدات الآفات في عدد من البلدان من خلال برنامجها للتعاون التقني. كما بدأت المنظمة مشروعا تمويله هولندا لتحسين إدارة مبيدات الآفات في البلدان الساحلية. وتشترك حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء مختبر لنوعية مبيدات الآفات في سايبرسدورف، النمسا، لأغراض الإحالة المرجعية والتدريب؛

(ز) أنشأت اليونيدو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مراكز إنتاج أكثر نظافة في ١٢ بلدا مختلفا، ومن المزمع إقامة مركز إقليمي في اليونان^(٤)؛

(ح) وكجزء من الشبكة العالمية للأمان في مجال إنتاج المواد الكيميائية، اشتركت اليونيدو مع الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية ومع اليونيسكو في إعداد برنامج تدريب متقدم في مجال الأمان الكيميائي يستند إلى التعاون بين الشمال والجنوب. وتبذل الجهود حاليا في الهند وبولندا لإنشاء شبكة وطنية للأمان المتكامل في مجال إنتاج المواد الكيميائية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ط) استهل البرنامج الدولي للأمان الكيميائي مبادرة جديدة للتدريب، تستند إلى نهج متعدد المراحل يتألف من جلسات إحاطة متعددة القطاعات للموظفين الوطنيين والمحليين الرفيعي المستوى، يعقبها برنامج تدريب مكثف مستهدف في مواضيع يعينها البلد على وجه التحديد؛

(ي) أدى النهج الذي يتبعه البرنامج الدولي للأمان الكيميائي تجاه برامج تدريب المتدربين في مجال الاستخدام الآمن لمبيدات الآفات ومكافحة السم إلى بذل جهود مضاعفة في عدد من البلدان.

١٩ - أنشئت مصادر معلومات مفيدة للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمواد الكيميائية في كثير من البلدان والمناطق، كما تحسنت إمكانية الوصول إلى تلك المصادر. كما اعتمدت أنظمة وطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك تدريب الموظفين، وذلك بمساعدة يقدمها البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعملية الوعي والتأهب لمواجهة الحوادث الصناعية على المستوى المحلي. ولقد تم التسليم على نطاق أوسع على صعيدي الحكومات والأوساط الصناعية بأهمية الوقاية من الحوادث والاستعداد لها والاستجابة لها وتضمن تلك الأهداف في عمليات تخطيط التنمية الصناعية.

ثالثا - تغييرات تبشر بالخير

٢٠ - قوبلت التوصية التي طرحها البرنامج الدولي للأمان الكيميائي بضرورة اضطلاع جميع البلدان بحلول عام ١٩٩٧ بالأعمال التحضيرية لإعداد دراسات إجمالية وطنية بدعم واسع النطاق من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٦ تقدم رسميا ما يزيد عن ٧٠ بلدا بطلبات إلى برنامج دعم إعداد الدراسات الإجمالية الوطنية المشار إليه أعلاه والذي يشترك في رعايته اليونيتار والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وهذا البرنامج هو عملية تحركها البلدان ويشترك فيها على الصعيد القطري جميع الأطراف المعنية في الحكومة وخارجها، وعلى الصعيد الدولي تتعاون جميع المنظمات الرئيسية المعنية بإدارة المواد الكيميائية في المجالات الرئيسية لتنفيذ البرنامج. وحالما يتم تطوير الدراسات الإجمالية الوطنية ينبغي أن توفر أساسا أفضل لتوجيه وتنسيق الجهود لدعم تعزيز البنية الأساسية الوطنية من أجل إدارة المواد الكيميائية.

٢١ - ودأبت الحكومات والأوساط الصناعية والمنظمات غير الحكومية على تجميع وإعداد البيانات المطلوبة لتقييم مخاطر المواد الكيميائية المنتجة بكميات كبيرة وغيرها من المواد الكيميائية الهامة في إطار البرامج التي يخططها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمتعلقة باختبار وتقييم المواد الكيميائية الحالية. وأسفر التعاون فيما بينها، عن زيادة كبيرة في عدد التقييمات ذات النوعية العالية لكي تستعين بها البلدان في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

٢٢ - ويتعاون الشركاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل ضمان عدم ازدواج الجهود المبذولة في هذا المجال وضمان استعراض التقييمات الوطنية لفئات دولية مناصرة؛ والتقييمات المبدئية، التي تحدد ضرورة زيادة العمل المتصل بالمواد الكيميائية المنتجة بكميات كبيرة؛ والتقييمات الشاملة وغير ذلك من المواد الكيميائية ذات الأهمية، والتي تستخدم بصورة متسقة، بغية الاستفادة على أفضل وجه ممكن بالمعلومات المتوافرة على الصعيد العالمي.

٢٣ - وفي عام ١٩٩٥، اعتمد مرفق البيئة العالمية، وهو آلية مالية من أجل إدخال التحسينات البيئية العالمية، يشترك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، استراتيجية تنفيذية سهلت، لأول مرة، تمويل معالجة الملوثات الكيميائية في المياه الدولية. وتتيح هذه المبادرة الآن إمكانية وجود قاعدة موارد هامة ومستدامة للتصدي لكثير من المواضيع المتعلقة بالمواد الكيميائية السمية على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية.

٢٤ - إن التعاون القائم بين المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مجالي البحوث والتوصل إلى اقتراح بتوصيات من أجل اتخاذ عمل عالمي بشأن الملوثات العضوية الثابتة، يعد حدثا له أهميته في مجال التعاون بين الحكومات ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية بصدد التصدي لموضوع المواد الكيميائية السمية الرئيسية. وأقيم التعاون، استنادا إلى تقييم علمي صحيح رفيع النوعية، بطريقة سريعة وصريحة وشفافة، ويعد نموذجا مفيدا لمبادرات التصدي لأخطار المواد الكيميائية السمية في المستقبل.

٢٥ - وبصورة إجمالية، أدى إنشاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأمان الكيميائي إلى حد كبير إلى تحسين التعاون والتنسيق المتعلقين بمواضيع السمية. لقد يسرت هاتان الآليتان فهم، على نحو أفضل، جميع المبادرات المختلفة، المتخذة لتحقيق أهداف الفصل ١٩ وتحسين التنسيق بين شتى الهيئات المشتركة في العمل في هذا المجال.

رابعا - توقعات لم تتحقق

٢٦ - لم تتحقق بعض التوقعات ذات الصلة بالفصل ١٩. وعلى سبيل المثال؛ بالرغم من أن الشركاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية سوف يعدون ٢٠٠ تقييم دولي جديد للمواد الكيميائية في نهاية عام ١٩٩٧، إلا أنهم سوف يواجهون صعوبات بصدد تحقيق الهدف الذي حدده المؤتمر وهو إعداد ٥٠٠ تقييم جديد بنهاية هذا القرن. كان التقدم المحرز بصدد التعزيز المقترح للمؤسسات والشبكات الدولية من أجل تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية السمية أقل مما تقتضيه الضرورة، ونتيجة لذلك لم تتحقق التحسينات المرجوة من أجل تقاسم البيانات على الصعيد العالمي. وثمة عقبة رئيسية وهي صعوبة إمكانية الوصول إلى المعلومات على جميع الصعد (الوطنية ودون الوطنية والمحلية). ومن غير المحتمل، أن تتوفر بحلول سنة ٢٠٠٠، لدى جميع البلدان أو حتى معظمها أنظمة الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات المشتركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والجهود الثنائية.

٢٧ - بالمستطاع أن يعزى إلى حد كبير الإخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة، إلى شيئين. أولا، هناك نقص كبير في الموارد الضرورية من أجل الاضطلاع بالعمل الذي يتعين القيام به. ومن غير المنتظر الحصول على موارد جديدة، بل إن كيانات مشتركة كثيرة تواجه تخفيضات خطيرة -- وفي بعض الحالات، حادة -- في الأموال. وهذا الموقف حقيقي ليس فقط بالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية، بل أيضا بالنسبة للمستوى الثنائي وعلى الصعيد الوطني فيما يتعلق بالالتزامات المالية التي ترغب الحكومات في التعهد بها لبرامجها الخاصة. فضلا عن ذلك، تتزايد نسبة التمويل المستهدف الذي يقدمه المانحون بدلا من التمويل العام. ونتيجة لذلك، تقل مرونة المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بإدارة مواردها بصورة خلاقة كما تقل فرص التعاون الفعال مع الآخرين. وإضافة إلى نقص الموارد، تضاعف في بعض المناطق، التزام بعض الشركاء الذين وافقوا على تنفيذ البرامج.

خامسا - الأولويات الناشئة

٢٨ - حققت المبادرات التي استهلكت مؤخرا بشأن عدد من قضايا المواد الكيميائية ذات الأولوية (وعلى سبيل المثال الملوثات العضوية الثابتة) تقدما بصدد تطوير صكوك دولية ملزمة قانونا من أجل تنفيذ إجراءات دولية للحد من الأخطار وإدارتها. وبغية التصدي على نحو شامل وفعال للمشاكل العاجلة، ينبغي بحث ومتابعة مسألة اتخاذ تدابير طوعية، يمكن تنفيذها كعنصر مكمل للصكوك الملزمة قانونا، أو بصورة مستقلة عنها، وربما تزيد احتمالات قدرة هذه التدابير الطوعية على تحقيق أوجه النجاح المستهدفة في فترة زمنية أقصر.

٢٩ - ولقد قررت الحكومات إيلاء أولوية عليا لمسألة إدارة أرصدة مبيدات الآفات التي فات أوانها وربما بعض المواد الكيميائية الأخرى والتصرف فيها. ونظرا للمبادرات العالمية التي اتخذت مؤخرا للتصدي للمشاكل المرتبطة ببعض فئات المواد الكيميائية (وعلى سبيل المثال الملوثات العضوية الثابتة) من المحتمل أن يزيد الاهتمام بهذه القضية. فالموارد والجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية في الوقت الراهن للمساعدة في هذا المجال (وعلى سبيل المثال برنامج منظمة الأغذية والزراعة المعني بمبيدات الآفات التي فات أوانها) محدودة.

٣٠ - وأخذ القلق في الظهور إزاء مواد كيميائية سمية معينة قد تترك آثارا معاكسة في المستويات المنخفضة من البيئة. ويدخل البعض منها، وعلى سبيل المثال المواد الكيميائية التي تؤدي إلى توقف الغدد الصماء عن العمل والمواد الكيميائية السامة التي تسمم جهاز المناعة، الآن بدرجة أكبر في دائرة الاهتمام العلمي ومحط اهتمام الجماهير وقد تصبح مجالات ذات أولوية من أجل إعداد المزيد من البحوث أو التقييمات أو اتخاذ الإجراءات.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/93.1.8 والتصويب، القرار الأول، المرفق الثاني).

(٢) A/51/116، المرفق الأول، التذييل الثاني.

(٣) انظر E/ECE/1010.

(٤) انظر أيضا E/CN.17/1997/2/Add.24.

— — — — —